Journal Of the Iraqia University (75-9) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

موقف الدستور من حقوق السكان الأصليين ١٧٨٧

م.م منى فؤاد طه

جامعة بغداد- كلية الآداب

ا.د كفاح أحمد محمد

جامعة بغداد كلية الآداب قسم التاريخ

The Constitution's stance on the rights of indigenous peoples (١٧٨٧)

Mona Fouad Taha
Mona.F@cois.uobaghdad.edu.iq
Kefah Ahmed Mohammed
kefahahmed@coart.uobaghdad.edu

الملخص

يناقش البحث موقف دستور الولايات المتحدة لعام ١٧٨٧ من حقوق السكان الاصليين، عبر تحليل الصياغات الدستورية التي تناولت وجودهم من زاويتين متداخلتين، الأولى تتعلق بالتمثيل التشريعي والضرائب، إذ ظهر أن المؤسسين لم يمنحوا السكان الاصليين تمثيلا فعليا في الكونغرس، بل ورد ذكرهم ضمن استثناءات رقمية غامضة مرتبطة بفكرة "السكان الاصليين غير الدافعين للضرائب"، وهو ما أبقاهم خارج مفهوم السكان الذين يُبنى عليهم التمثيل السياسي الحقيقي، والثانية تتمثل في بند التجارة الذي منح الكونغرس سلطة تنظيم التجارة "مع قبائل السكان الأصليين"، فقدم اعترافا دستوريا محدودا بالقبائل بوصفها كيانات قائمة بذاتها، لكنها ظلت محكومة بمنطق المنفعة الفيدرالية لا بمنطق الحقوق، كما يكشف البحث أن الدستور تجنب عمدا إدراج حماية مباشرة لحقوق السكان الاصليين في السيادة والملكية والاندماج السياسي، وركز بدلا من ذلك على ترتيب السلطة بين الولايات والحكومة العامة، فنتج عن ذلك تهميش قانوني مبكر اتخذ طابعا مؤسسيا، وأسهم في استمرار الإقصاء السياسي للسكان الاصليين ضمن البناء الدستوري الأمريكي منذ اللحظة التأسيسية . **الكلمات المفتاحية: (الدستور الأمريكي - السكان الأصليين - الحقوق السياسية - التمثيل التشريعي)**

Abstract

This study examines the position of the United States Constitution of 1787 regarding Indigenous Peoples' rights by analyzing constitutional language that addressed them through two interconnected dimensions. The first concerns legislative representation and taxation, as the Founders did not grant Indigenous Peoples effective representation in Congress; instead, they were referenced indirectly through ambiguous numerical exceptions associated with "Indians not taxed," thereby excluding them from the constitutional population base upon which political representation was constructed. The second dimension appears in the Commerce Clause, which authorized Congress to regulate commerce "with the Indian tribes," providing a limited constitutional recognition of tribal entities, yet within a framework driven primarily by federal interests rather than by rights-based protections. The study further argues that the Constitution deliberately avoided explicit guarantees for Indigenous sovereignty, land ownership, and political inclusion, focusing instead on allocating authority between the federal government and the states. Consequently, early constitutional foundations produced an institutional and legal marginalization that shaped the long-term exclusion of Indigenous Peoples within the American political and legal order.Keywords: (US Constitution - Native Americans - Political Rights - Legislative Representation)

المقدمة

تكتسب دراسة موقف دستور الولايات المتحدة لعام ١٧٨٧ من حقوق السكان الاصليين أهمية كبيرة، لأنها تكشف طبيعة التأسيس القانوني للجمهورية الأمريكية الناشئة، وحدود مفهوم المواطنة والسيادة في لحظة بناء الدولة الفيدرالية، كما تُظهر أبعاد التهميش المبكر الذي طال الشعوب الاصلية عبر أدوات دستورية غير مباشرة، إذ انصرفت اهتمامات واضعي الدستور إلى توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية والولايات وتنظيم مؤسسات الحكم، بينما جرى التعامل مع السكان الاصليين بوصفهم قضية إدارية وسياسية مرتبطة بالضرائب والتجارة لا بالحقوق السياسية أو الاعتراف السيادي الصريح، وهو ما جعل الوثيقة الدستورية نقطة انطلاق أساسية لفهم مسار العلاقة القانونية بين الدولة الأمريكية وقبائل السكان الاصليين في العقود اللاحقة .ينقسم موضوع البحث إلى محورين رئيسيين، يتناول المحور الأول موقف الدستور من حقوق السكان الاصليين في التمثيل التشريعي، عبر تتبع المناقشات الدستورية المتعلقة بمسألة احتساب السكان ضمن التمثيل والضرائب، ولا سيما استثناء السكان الاصليين غير الدافعين للضرائب وما ترتب عليه من إقصاء سياسي ضمني، بينما يختص المحور الثاني بتنظيم العلاقة مع قبائل السكان الاصليين في بند التجارة، وتحول ذلك إلى اعتراف دستوري محدود بكيان قبلي شبه مستقل ضمن إطار تنظيم المصالح الفيدرالية، مع إبراز أثر تلك الصياغات في ترسيخ منهج انتقائي تجاه حقوق السكان الاصليين بين التمثيل والسيادة والملكية.

اولاً : حقوقهم في التمثيل التشريعي

اقتنع الإباء المؤسسين والرجال الذين قادوا الامة الامريكية للأستقلال في حربهم ضد البريطانيين ، بأنهم فقدوا السيطرة تماماً على كل مجالس الولايات التشريعية لصالح فئات معينة أرادوا فرض ارائهم ومشاريعهم السياسية على البلاد ، ووجدوا ان السبيل الوحيد للتخلص من ذلك وإيجاد حكومة قومية قوية هو تأليف دستور جامع وقوانين تحكم الامة دون تفرقة بين ولاية وأخرى [١]، ففي عام ١٧٨٦ وصلت الخلافات الى ذروتها ، فلم تكن البلاد بدون جهاز حكم قومي حقيقي فحسب ، بل ان الولايات الثلاثة عشرة أصبحت من التنافر والاضطراب بدرجة اوشكت الأوضاع الى اندلاع حرب بين بعضها البعض [٢].عقد رجال السياسة في الولايات المتحدة الامريكية المؤتمر الدستوري في مدينة فيلادلفيا Philadelphia في الخامس والعشرون من آيار ١٧٨٧ ، وكان الهدف من المؤتمر في البداية هو مراجعة رابطة الولايات ووضع أول نظام للحكومة الفيدرالية بموجب مواد الاتحاد ، وسعى المؤيدين البارزين للمؤتمر الدستوري، بمن فيهم ألكسندر هاملتون [٣] Alexander Hamilton من نيويورك New York ، إلى إنشاء إطار جديد للحكومة [٤] ، وتشكيل نموذج الحكم الذي من شأنه ان يضع موضع التطبيق إرادة الأغلبية مع حماية مصالح الأقلية، وتشكيل حكومة علمانية منتخبة من قبل الشعب [٥] انتخب المندوبون جورج واشنطن [٦] Gorge Washington من فرجينيا، القائد العام السابق للجيش القاري في الحرب الثورية الأمريكية ليكون رئيسًا للمؤتمر ، انعقد المؤتمر في مبنى ولاية بنسلفانيا، والذي أُعيدت تسميته لاحقًا بقاعة الاستقلال في فيلادلفيا ، ولم يُشار إلى المؤتمر على أنه مؤتمر دستوري فقد كان يُعرف في ذلك الوقت باسم المؤتمر الفيدرالي [٧] Federal Conference ، أو مؤتمر فيلادلفيا Philadelphia Conference ، أو المؤتمر الكبير في فيلادلفيا The Great Conference in Philadelphia [٨] ، وناقش المؤتمر في النهاية دستور الولايات المتحدة الامريكية [٩] وصادق عليه في الثامن من أيلول ١٧٨٧ ، مما جعل المؤتمر أحد أهم الأحداث في التاريخ الأمريكي الحديث [١٠] عدت قبائل السكان الاصليين الواقعة شمال وجنوب وغرب المستعمرات الأصلية بموجب الدستور الأمريكي دول ذات سيادة ، تُعامل على أساس حكومي، ومع ذلك ، لم يشارك السكان الاصليين في صياغة الدستور، لذا فليس من المستغرب أن الدستور لم يذكر صراحةً سيادة السكان الاصليين ، كما أنه لم يتناول حق السكان الأصليين في ملكية الأرض التي احتلها المستعمرون ، وبدلاً من ذلك، هيمنت على الدستور شاغلان رئيسيان وهي : "توزيع السلطة الحكومية بين السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات، وتوزيع السلطة الفيدرالية بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة الفيدرالية" [١١] انغمس المؤسسون الأوائل للولايات المتحدة لمدة أربعة أشهر في الحجج المستمدة من الأمثلة التاريخية، والنظرية السياسية، والشخصية الأمريكية، والاقتصادات الإقليمية، وفي نهاية المطاف، عالجوا قضية السكان الأصليين في حكمين دستوريين، الأول بند الثلاثة أخماس والثاني بند التجارة مع السكان الاصليين ، ففي البند الأول يُوزع عدد الممثلين والضرائب المباشرة بين الولايات المختلفة التي قد تُدرج ضمن هذا الاتحاد، وفقًا لعدد سكانها، والذي يُحدد بإضافة ثلاثة أخماس جميع الأشخاص الآخرين إلى العدد الإجمالي للأشخاص الأحرار، بمن فيهم أولئك الملزمون بالخدمة لمدة سنوات، وباستثناء السكان الاصليين غير الخاضعين للضرائب [١٢] قدم إدموند راندولف [١٣] John Randolph إلى المؤتمر الفيدرالي في التاسع والعشرون من ايار ١٧٨٧، مقترحاً لمنح السكان الأصليين حق الاقتراع في الهيئة التشريعية الوطنية ، ويكون هذا الحق حصراً للسكان الاصليين الذين يدفعون الضرائب في كل ولاية ، وفي الحادي عشر من حزيران من العام نفسه ، ناقشت لجنة وضع الدستور هذا المقترح ، ولم يتم الاتفاق عليه ، وفي معارضة لخطة راندولف ، اقترح ويليام باترسون [١٤] William Paterson من نيوجيرسي مقترحه على المؤتمر الفيدرالي في الخامس عشر من حزيران ١٧٨٧، وتضمنت

خطة باترسون بندًا مشابهًا لمقترح راندولف ، ذكر أيضًا " السكان الاصليين "، لكن البند حدد نسبة طلبات الحكومة العامة من الولايات، وليس نسبة التمثيل بين الولايات، وقررت لجنة مجلس النواب بكامل هيئتها عدم إحالة خطة نيوجيرسي إلى المؤتمر الفيدرالي [١٥]أصبح هذا البند جزءًا من النقاش الأساسي حول التمثيل في الكونغرس، وهو النقاش الذي أفضى في النهاية إلى "التسوية الكبرى"، وطوال تلك المداولات حول طبيعة التمثيل في الكونغرس وما إذا كان ينبغي اعتماد القرار (الذي استثنى السكان الاصليين)، لم يُذكر الأمريكيون الأصليون ولو مرة واحدة كأشخاص يجب تمثيلهم في الكونغرس، وبعد أن ناقش المؤتمر الفيدرالي النسبة الصحيحة للتمثيل دون قرار، أحال القرار إلى لجنة تضم مندوبًا واحدًا من كل ولاية ، وبعد مزيد من المداولات، نص المؤتمر الفيدرالي على البند وأحاله إلى لجنة أخرى [١٦]أعادت تلك اللجنة صياغة نسبة التمثيل، وحذفت الصيغة التي كانت تتضمن "ثلاثة أخماس جميع الأشخاص الآخرين غير المشمولين بالوصف السابق، باستثناء السكان الاصليين ، الذين لا يدفعون ضرائب في كل ولاية"،وحددت بدلاً من ذلك نسبة ممثل واحد لكل ٤٠،٠٠٠ من السكان مع زيادات في عدد الممثلين تُحدد "بناءً على ثروات الولايات وعدد سكانها"، واعتمد المؤتمر الفيدرالي تلك الصياغة الجديدة من حيث "السكان"، دون تضمين أو استبعاد " السكان الاصليين " تحديدًا ، وبالتالي، لم تذكر قرارات خطة راندولف ، بصيغتها المعدلة آنذاك، "السكان الاصليين"، بل أشارت فقط إلى "سكان" الولايات الثلاث عشرة [١٧]أحال المؤتمر الفيدرالي تلك القرارات المعدلة إلى لجنة التفاصيل في الثالث والعشرين من تموز ١٧٨٧ لتنظيم وصياغة دستور متوافق معها، وأعادت اللجنة مسودة في السادس من اب ذكرت " السكان الاصليين " في أحكامها الخاصة بالضرائب، بعبارات مماثلة للبند الأصلي: "يتم تنظيم نسب الضرائب المباشرة من خلال العدد الإجمالي للمواطنين البيض وغيرهم من المواطنين الأحرار والسكان، من كل عمر وجنس وحالة، بما في ذلك أولئك المرتبطين بالعبودية لمدة من السنوات، وثلاثة أخماس جميع الأشخاص الآخرين غير المشمولين بالوصف السابق، (باستثناء السكان الاصليين الذين لا يدفعون الضرائب)، ولم يستبعد المشروع صراحة " السكان الاصليين الذين لا يدفعون الضرائب" من صيغة توزيع التمثيل ولكنه فعل ذلك بشكل غير مباشر من خلال الإشارة إلى البند الذي يحدد موضوعات الضرائب وتضمينه [١٨]وبعد تحديد النسبة الأولية للتمثيل بين الولايات، نصت المادة الرابعة / القسم الرابع من المسودة على أن "الهيئة التشريعية يجب أن تنظم عدد الممثلين حسب عدد السكان، وفقًا للأحكام الواردة فيما يلي، وقد حذف المؤتمر الفيدرالي عبارة "وفقًا للأحكام الواردة فيما يلي" وأدرج عبارة "وفقًا للقاعدة التي سيتم توفيرها فيما يلي للضرائب المباشرة"، وقد عدل واضعو الدستور ووافقوا على البنود التي تناولت الضرائب (المادة السادسة – القسم الثالث) والتمثيل (المادة الرابعة – القسم الرابع) دون مناقشة في كلتا الحالتين لوضع السكان الاصليين [١٩]استثنت تلك النسخة من البند " **السكان الاصليين الذين لا يدفعون الضرائب**"، أما النسخ السابقة، التي فُسِّرت بفاصلة بعد " السكان الاصليين "، فقد استثنت جميع "السكان الاصليين" من أسس التمثيل، وإذا كان التفسير الحرفي يُحدد بدقة أهداف المندوبين، فإن التغيير يكون ذا أهمية ، وعلى هذا الأساس حدد عدد السكان الأصليين الذين يدفعون الضرائب في كل ولاية، إلى حد ما، نسب الضرائب بين الولايات وتمثيلها في الكونغرس، حتى لو لم يكن هؤلاء الأمريكيون الأصليون ممثلين فعليًا في الكونغرس، ومن الناحية العملية، كان التأثير ضئيلًا، ولن يخضع الأمريكي الأصلي لضرائب الولاية إلا إذا غادر القبيلة نهائيًا وانضم إلى مجتمع الولاية [٢٠]وافق المؤتمر الفيدرالي على الدستور في السابع عشر من ايلول ١٧٨٧ ، ولم يُناقش الأمريكيون الأصليون طوال صياغته، أُدرج مصطلح " السكان الاصليين غير الدافعين للضرائب"، المُقتبس من تعديل مُقترح سابقًا على مواد الاتحاد لتحديد "النسبة العادلة" للتمثيل والضرائب بين الولايات، دون مناقشة، هذا يعني أن للولايات بعض السلطة لفرض ضرائب على السكان الأصليين الأفراد، وضمنيًا أيضًا، استثنى المؤسسون جميع قبائل السكان الأصليين "ضمن" حدود الولايات من أساس توزيع التمثيل في الهيئة التشريعية الوطنية، لأنه لا يمكن فرض ضرائب على القبائل [٢١] يتّضح من خلال ما سبق أن دستور ١٧٨٧ لم يمنح السكان الأصليين تمثيلًا حقيقيًا في الهيئة التشريعية، بل اكتفى بذكرهم ضمن سياق الضرائب والتمثيل العددي بشكل استثنائي وغامض، ولا سيما أن صياغات البنود تجنبت بشكل مقصود الإشارة إلى حقوقهم السياسية أو السيادية، مما يعكس غياب إرادة حقيقية لإشراكهم في النظام الفيدرالي الجديد، وقد أسفر ذلك عن تهميشهم القانوني والمؤسسي منذ تأسيس الجمهورية، واستمرار هذا التهميش لعقود لاحقة دون مساءلة واضحة من الدولة الفيدرالية أو سلطات الولايات.

ثانياً : التجارة مع السكان الأصليين

ظهر أول بحث مُسجَّل لسلطة تشريعية وطنية قد تُخص السكان الأصليين في ورقة عمل للجنة التفصيلية للدستور ، بعد شهرين من انعقاد المؤتمر الفيدرالي، في مسودة إدموند راندولف ، وفي هامش سلطته التشريعية المقترحة، أشار جون راتليدج [٢٢] John Rutledge من ولاية كارولينا الجنوبية إلى ضرورة تضمين الدستور مواد تتعلق بتنظيم العلاقات مع قبائل السكان الاصليين ، فضلاً عن تحديد نوع المحاكم والعقوبات لمرتكبي الجرائم منهم او ضدهم، والتعامل معهم وفق ما نصت عليه القوانين الأوروبية الأولى [٢٣] التي وضعت ابان الاستكشافات الأوروبية للأراضي

الامريكية ، على اعتبار انهم جزء من الامة الامريكية ولديهم حقوق وواجبات [٢٤]ومع ذلك، فإن تقرير لجنة التفاصيل الصادر في السادس من اب ١٧٨٧ لم يتضمن أي فقرة عن "شؤون السكان الاصليين" ، ولم يذكر أي سلطة تشريعية فيما يتعلق بالسكان الأصليين، ولم يعبر أي نقاش لاحق حول تلك الفقرة عن أي نية في أنها تشمل السكان الأصليين، وفي الثامن عشر من اب ١٧٨٧، بينما كان المؤتمر الفيدرالي يناقش صلاحيات السلطة التشريعية، اقترح جيمس ماديسون [٢٥] James Madison صلاحيات إضافية، لتقديمها أولاً إلى لجنة التفاصيل للنظر فيها ، ومن بينها سلطة متميزة "لتنظيم الشؤون مع السكان الاصليين داخل وخارج حدود الولايات المتحدة الامريكية " ، وعلى هذا الأساس، اقترحت لجنة التفاصيل تعديل سلطة "تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين الولايات المختلفة"، لتشمل السكان الاصليين، داخل حدود أي ولاية، وغير خاضعين لقوانينها، وبهذا التغيير، اصبح للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع السكان الأصليين الذين يعيشون داخل الحدود الإقليمية لولاية ما ولكنهم ليسوا من مواطنيها ولا خاضعين لولايتها القضائية [٢٦]اشارت المادة التاسعة من المسودة النهائية للدستور الى انه لا يمكن للسلطة الوطنية أن تتدخل في الحقوق التشريعية والاختصاصات القضائية للولايات، وبالتالي فأن تنظيم الشؤون الداخلية لأي ولاية تكون من اختصاص الهيئات التشريعية المحلية للولاية نفسها ، وتجدر الإشارة إلى أن اقتراح جيمس ماديسون، وتقرير لجنة التفاصيل، تناولت جميعها تنظيم أو إدارة "الشؤون" أو "التجارة" مع قبائل السكان الأصليين، وليس الافرادا ، ولم تشمل تلك السلطة الشؤون الداخلية أو الخارجية للقبائل، ورغم أن المندوبين ناقشوا تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين الولايات، إلا أنهم لم يناقشوا التعديل المقترح من لجنة التفاصيل ، وأحالوه بدلاً من ذلك إلى لجنة أخرى برئاسة روجر شيرمان [٢٧] Roger Sherman في الحادي والثلاثين من اب من العام نفسه [٢٨].قدمت تلك اللجنة تقريرها في الرابع من أيلول ١٧٨٧ والذي عرف بتقرير التجارة، وأفاد التقرير بأن سلطة "تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين الولايات المختلفة" وعدلت لتشمل "ومع قبائل السكان الاصليين"، وكان من شأن هذا التعديل الثاني أن يحدّ من السلطة الوطنية بشكل أكبر ، وبصيغته المعدلة، أصبح هدف تلك السلطة تنظيم التجارة مع "قبائل السكان الاصليين"، وليس "السكان الاصليين" الأفراد ، وتمتد تلك السلطة إلى القبائل ضمن حدود الولايات، حتى لو لم تكن القبائل خاضعة لسلطة الولايات، ولا تشمل السلطة الأفراد السكان الأصليين ، وحتى أولئك الذين تخلوا عن عضويتهم القبلية وأصبحوا خاضعين لسلطة الولاية، ووافق المؤتمر الفيدرالي على هذا الاقتراح دون نقاش، وراجعت لجنة الأسلوب والترتيب تلك الفقرة القانونية، وأجرت بعض التغييرات الطفيفة، وأبلغت به تمامًا كما ينص عليه الدستور [٢٩].في نهاية المطاف ، مُنحت قبائل السكان الاصليين في أمريكا اعترافًا دستوريًا صريحًا في بند التجارة ، ففي المادة الاولى – الفقرة الثامنة في الدستور منح الكونغرس سلطة "تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين الولايات المختلفة، ومع قبائل السكان الاصليين"، ونظرًا لوجود العديد من قبائل السكان الاصليين القوية التي شكلت تهديدًا حقيقيًا للولايات المتحدة الناشئة، فليس من قبيل المصادفة أن يضع بند التجارة في الدستور قبائل السكان الاصليين إلى جانب الدول الأجنبية والولايات المختلفة ضمن الإطار الدستوري [٣٠] ، كما وجدت السيادة القبلية اعترافًا ضمنيًا في بند توقيع المعاهدات في الدستور، الذي منح الرئيس الأمريكي سلطة إبرام المعاهدات بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ [٣١].تباينت اراء واضعو الدستور في حقوق السكان الأصليين ، وانقسموا في تلك الجزئية اثناء كتابتهم لمسودة الدستور، فأعتقد البعض أن السكان الأصليين غير متحضرين، بل "**همجيين**"، وبالتالي ليس لهم حق بامتلاكهم للأرض، وتبنى البعض منهم مبدأً مختلفًا صاغه الفقهاء الأوروبيون، وهو أن اكتشاف وامتلاك أرض أجنبية من قِبل حاكم أوروبي واحد يُؤسس حقها تجاه جميع الدول الأوروبية الأخرى، وان تلك الأراضي الامريكية اكتشفت من قبل التاج البريطاني ، وعلى هذا الأساس أصبحت ذات سيادة عليها، وهي السيادة التي تنازلت عنها بريطانيا للولايات المتحدة في معاهدة باريس، وافترض بعض من واضعي الدستور أن السكان الأصليين شعبًا محتلًا، خاضعًا لسيادة المحتل، وأخيرًا، تبنى البعض منهم مبدأ القانون الطبيعي، وهو أن السكان الأصليين لم يشغلوا الأرض أبدًا بالزراعة والاستخدام، بل انتقلوا من مكان إلى آخر للصيد والجمع، وبالتالي فإن استخدامهم لم يكن حصريًا ولا يمكن أن يخضع لملكية شعب من المزارعين، وفي نهاية المطاف لم يهتم واضعوا الدستور كثيراً بقضية حقوق السكان الأصليين وفق رأي القاضي الأمريكي جون مارشال [٣٢] John Marshall ولم يروا ضرورة لتدوين ذلك في الدستور [٣٣].كان الدستور فقيرًا من حيث ما نص عليه بشأن السكان الأصليين، وما ورد فيه لم يكن سوى ثمرة جدل طويل، فالساسة الذين اجتمعوا في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ سعوا إلى تجاوز مواطن الضعف في ميثاق الاتحاد، وكان من الطبيعي أن يُنظر إلى تجاهل سلطة الحكومة الفيدرالية في شؤون السكان الاصليين بموجب مواد الاتحاد بوصفه خللًا ينبغي إصلاحه، وفي ذهن ماديسون، كانت المشكلة واضحة، اذ قال في جلسة التاسع عشر من حزيران ١٧٨٧ إن جميع شؤون التعامل مع السكان الاصليين يجب أن تُسند إلى الحكومة العامة، مستشهدًا بأمثلة على فشل الولايات في ذلك، مثل قيام بعضها بمعاهدات أو حروب دون موافقة الكونغرس الأمريكي [٣٤]ورغم ذلك، عندما قدّمت لجنة الصياغة مسودتها في السادس من آب ١٧٨٧ ، لم تتضمن أي مادة تتعلق بالسكان الاصليين ، فاقترح ماديسون في الثامن والعشرين من آب من العام نفسه أن يُعطى الكونغرس

سلطة "**تنظيم شؤون السكان الاصليين، سواء داخل أو خارج حدود الولايات المتحدة الامريكية** "، لكن اللجنة المختصة قلّصت هذا المقترح، إذ حذفت منه الصيغة العامة، وأبقت فقط على سلطة الكونغرس في "**تنظيم التجارة مع السكان الاصليين، ما داموا خارج حدود الولايات**"، وقد أثار هذا التعديل مناقشات لاحقة، لا سيما حول ما إذا كانت العبارة "**ضمن حدود الولايات**" تعني نزع سلطة الحكومة الفيدرالية ضمن أراضي بعض الولايات، ما أثار معارضة قوية [٣٥].يتبيّن أن الدستور الأمريكي لسنة ١٧٨٧ لم يمنح السكان الأصليين حقوقًا واضحة أو حماية مباشرة، بل اكتفى بذكرهم في بند التجارة بوصفهم كيانًا قبليًا له طابع شبه سيادي، ولا سيما أن الصياغة الدستورية تجنبت الاعتراف بالأفراد من السكان الأصليين كمواطنين كاملي الحقوق، وركّزت على تنظيم العلاقات التجارية مع القبائل، ما يعكس نظرة انتقائية تنسجم مع مصالح الدولة الفيدرالية الناشئة، بينما بقيت حقوق الشعوب الأصلية في الملكية والسيادة خارج الإطار الدستوري الفعلي.

الخاتمة

- أظهر دستور الولايات المتحدة لعام ١٧٨٧ معالجة محدودة لحقوق السكان الاصليين، إذ ورد ذكرهم ضمن سياقات تقنية تتصل بالضرائب والتمثيل، لا ضمن إطار حقوقي يعترف بمكانتهم السياسية داخل النظام الجديد .
- كشف مسار صياغة الدستور أن قضايا السكان الاصليين لم تشغل موقعا مركزيا في نقاشات المؤتمر الفيدرالي، إذ انصبت المناقشات على بناء حكومة قوية وتوزيع السلطات، بينما بقيت حقوق الشعوب الاصلية خارج الاهتمام المباشر .
- بيّن بند "السكان الاصليين غير الدافعين للضرائب" أن الدستور تعامل معهم بوصفهم استثناء حسابيا، وأنتج ذلك إقصاء ضمنيا من مفهوم السكان الذي ترتكز عليه فكرة التمثيل السياسي داخل الكونغرس .
- اتضح أن محاولات بعض المندوبين، مثل مقترح إدموند راندولف بإعطاء السكان الاصليين دافعي الضرائب حق الاقتراع الوطني، لم تتحول إلى قاعدة دستورية ملزمة، وهو ما أكد غياب اتجاه حقيقي لإدماجهم في المؤسسة التشريعية .
- أبرزت المناقشات الدستورية أن التسويات الكبرى المتعلقة بالتمثيل بين الولايات تجاهلت السكان الاصليين بالكامل تقريبا، إذ انحصر الجدل بين مصالح الولايات وتوازناتها، لا بين حقوق الفئات المهمشة داخل المجتمع الأمريكي الناشئ .
- انعكس التردد الدستوري في التعامل مع السكان الاصليين في تعدد الصيغ واللجان التي أعادت كتابة بنود الضرائب والتمثيل، إذ جرى ذكرهم وحذفهم ثم إرجاعهم بصيغ ملتوية، ما منح النص طابعا غامضا يسهل توظيفه سياسيا .
- منح بند التجارة الكونغرس سلطة تنظيم التجارة "مع قبائل السكان الاصليين"، وهو اعتراف دستوري صريح بوجودهم ككيانات قبلية، لكنه ظل اعترافا وظيفيا يهدف إلى تنظيم المصالح، لا إلى تثبيت الحقوق السياسية .
- دلّ إدراج قبائل السكان الاصليين إلى جانب الدول الأجنبية والولايات المختلفة داخل بند التجارة على أن واضعي الدستور نظروا إليهم بوصفهم طرفا قائما بذاته في بعض الأحيان، لكن هذا التصور لم يتحول إلى ضمانات ثابتة في السيادة أو الملكية .
- أسهم بند المعاهدات الذي منح الرئيس سلطة إبرام المعاهدات بموافقة مجلس الشيوخ في توفير اعتراف ضمني بالكيانات القبلية، لكنه بقي مرتبطا بإدارة علاقات الدولة أكثر من ارتباطه بحماية حقوق القبائل من التوسع والاستحواذ .
- كشفت المواقف الفكرية المتباينة للمؤسسين تجاه السكان الاصليين عن حضور تصورات أوروبية قديمة، مثل منطق الاكتشاف والاحتلال والقانون الطبيعي، وهو ما دعم تبريرات إقصائهم من الملكية والحقوق الدستورية المباشرة.
- أوضح البحث أن ضعف النص الدستوري في موضوع السكان الاصليين لم يأت مصادفة، بل ارتبط برؤية سياسية ترى أن بناء الدولة يتطلب تجاوز قضايا الشعوب الاصلية أو تأجيلها، فنتج عن ذلك فراغ قانوني استمر لعقود طويلة .
- خلصت الدراسة إلى أن دستور ١٧٨٧ وضع أساسا قانونيا لتهميش السكان الاصليين، إذ اعترف بالقبائل ضمن التجارة والمعاهدات، لكنه استبعدهم من التمثيل والمواطنة والملكية، فترسخ منذ التأسيس نمط انتقائي في التعامل معهم، يقوم على الاعتراف حين تخدم المصلحة الفيدرالية، والتجاهل حين يتعلق الأمر بالحقوق السياسية والسيادية .

هوامش البحث

(١) وودي هولتون ، الامريكيون الجوامح واصول الدستور الأمريكي ، ترجمة أبو يعرب المرزوقي ، أبو ظبي ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ٢٠١٠ ، ص ٣٩ .

(٢) الان نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ ، ص ١١٨ .

(٣) الكسندر هاميلتون: سياسي أمريكي بارز وأحد أهم الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية ، ولد في الحادي عشر من كانون الثاني ١٧٥٧ في جزيرة نيفز احدى جزر الهند الغربية، وصل الى بوسطن عام ١٧٧٢ ودخل بعد عامين كلية الملك (جامعة كولومبيا حالياً)، بدأ يكرس نفسه لقضية حقوق المستعمرات في خطاباته العامة منذ تموز ١٧٧٤ ، دخل في خدمة الجيش القاري عام ١٧٧٦، وشارك بحصار يوركتاون ، واظهر ميلاً نحو تعزيز الحكومة المركزية. مارس المحاماة عام ١٧٨٣ في نيويورك وشارك في مؤتمر انابوليس عام ١٧٨٦ وقام بدور فاعل لعقد مؤتمر إعداد الدستور في العام اللاحق في فيلادلفيا ، شغل منصب وزير الخزانة في أول حكومة شكّلها واشنطن عام ١٧٨٩ في ظل الدستور الفدرالي وقتل بمبارزة مع ارون بور Aaron Burr في الثاني عشر من تموز ١٨٠٤. للمزيد من التفاصيل انظر :

The Encyclopedia Americana , Vo: 13, PP. 654-656 .

(4) Benson John Lossing, The League of States, C.B. Richardson Publisher , 1863 , P. 22 .

(٥) جاي باريني ، ارض الميعاد : ثلاثة عشر كتب غيرت أمريكا ، ترجمة كمال سيد محمد ، القاهرة ، الدار الدولية للأستثمارات الثقافية ، ٢٠١٠ ، ص ٤٤ – ٤٥ .

(٦) جورج واشنطن (١٧٣٢ – ١٧٩٩) : أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في الثاني والعشرون من آب شباط في ليتل هنتج كريك Little Hunting Creek في مستعمرة فرجينيا ، صار مساحاً للأراضي وهو بسن ستة عشر عاماً , وعين في إحدى الفرق العسكرية وهو في التاسعة عشر، شغل منصب عضو في جمعية فرجينيا من عام (١٧٥٨ حتى ١٧٧٣)، تسلّم قيادة القوات الأمريكية في حربها من اجل الاستقلال وتمكن من تحقيق انتصاراتٍ رائعة على الجيش البريطاني ، وترأس جلسات المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ لأربع شهور وهو المؤتمر الذي صاغ دستور الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى اثرها انتخب بالإجماع رئيساً للبلاد, واقسم في الرابع من اذار ١٧٨٩ يمين الولاء, وشغل المنصب لدورتين رئاسيتين لثمان سنوات, وتوفي في الرابع عشر من كانون الثاني ١٧٩٩ بعد إصابته بالتهاب رئوي حاد . للمزيد من التفاصيل أنظر : عباس علوان لفتة الشويلي ، جورج واشنطن ودوره العسكري والسياسي في الولايات المتحدة الامريكية (١٧٣٢– ١٧٨٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠١٠ ؛ نجلاء عدنان حسين ، جورج واشنطن ودوره في السياسة الداخلية والخارجية ١٧٨٩ – ١٧٩٧ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ .

(٧) المؤتمر الفيدرالي ١٧٨٧: اجتماع دستوري عُقد في مدينة فيلادلفيا بين الخامس والعشرون من أيار والسابع عشر من أيلول ١٧٨٧، بمشاركة مندوبين من ثلاث عشرة ولاية أمريكية، بهدف مراجعة مواد الاتحاد الكونفدرالي، لكنه انتهى بصياغة دستور جديد للولايات المتحدة، وقد ترأسه جورج واشنطن، وشارك فيه شخصيات بارزة مثل جيمس ماديسون وألكسندر هاملتون وبنجامين فرانكلين، وناقش المؤتمر قضايا مركزية منها توزيع السلطات، وتمثيل الولايات، والضرائب، والعلاقات مع السكان الأصليين، وأسفر عن إنشاء نظام فيدرالي يقوم على الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. للمزيد من التفاصيل انظر:

Catherine Drinker Bowen, Miracle at Philadelphia: The Story of the Constitutional Convention, May to September 1787, Boston, Little, Brown and Company, 1966, PP. 45–49.

(٨) Pauline Maier, Ratification: The People Debate the Constitution, 1787–1788. New York, Simon & Schuster, 2010 , PP. 27 – 28 .

(٩) الدستور الامريكي : يعد من اقدم الدساتير المكتوبة في العالم ، تمت صياغته في مؤتمر فيلاديلفيا عام ١٧٨٧ ، وصادقت عليه ثلثي عدد الولايات واصبح نافذا في الرابع من اذار ١٧٨٩ وتم اكتمال مصادقة الولايات ال١٣ عليه في عام ١٧٩٠ ، ويشكّل الدستور القانون الأعلى للبلاد ، وينظم الدستور العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويفصل بينها، كما يحوي بنوداً تهدف لضمان حقوق الأفراد في الحياة والملكية، وفي حرية العبادة والتعبير ، يتكون الدستور الامريكي في الاصل من ديباجة وسبع مواد ، تحدد الإطار الوطني للحكومة. تجسد مواده الثلاثة الأولى مبدأ فصل السلطات ، اذ تنقسم الحكومة الفيدرالية إلى ثلاثة فروع السلطة التشريعية ، وتتألف من مجلسي الكونغرس (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) و السلطة التنفيذية ، التي تتألف من رئيس ووزراء اما السلطة الثالثة فهي السلطة القضائية ، وتتكون من المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الأخرى ، اما المواد المتبقية تحدد فيها حقوق ومسؤوليات حكومات الولايات والدول في العلاقة مع الحكومة الاتحادية ، وطرق التعديلات الدستورية . للمزيد من التفاصيل انظر : زيدان حسان حاوي الشويلي ، الدستور الامريكي : دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ .

([10]) United States. Congress Senate : Committee on the Judiciary , Impeachment of President William Jefferson Clinton: "Impeachment: selected materials," Committee print, U.S. Government Printing Office, 1999, P. 328.
([11]) John Fredericks, America's First Nations: The Origins, History and Future of American Indian Sovereignty, Journal of Law and Policy, Volume 7 , Issue 2, 1999, P. 352 .
([12]) Mark Savage , Native Americans and the Constitution: The Original Understanding, American Indian Law Review, Published By: University of Oklahoma College of Law Content source, Vol. 16, No. 1 , 1991, P. 64 .

([١٣]) جون راندولف (١٧٧٣ – ١٨٣٣) :- سياسي امريكي ، ولد في الثاني من حزيران في مقاطعة هابويل Hopewell شمال مستعمرة فرجينيا ، انضم للفدراليين ، انتخب عضواً في مجلس النواب في أوقات مختلفة عن ولاية فرجينيا ، الاولى بين عامي ١٧٩٩ – ١٨١٣ ، والثانية بين عامي ١٨١٥ – ١٨١٧ ، والثالثة بين عامي ١٨١٩ – ١٩٢٥ ، ثم انتخب عضواً في مجلس الشيوخ من عام ١٨٢٥ إلى عام ١٨٢٧ ، ثم اصبح في عام ١٨٣٠ الوزير المفوض في روسيا ، وكان من اشد المعارضين لحرب عام ١٨١٢ ، للمزيد من التفاصيل انظر :

Charles Lanman , Dictionary of the United States Congress : compiled as a manual of reference for the legislator and statesman , Publisher Washington, D.C.] : G.P.O , 1895 , P. 394.

([١٤]) ويليام باترسون: سياسي وقانوني أمريكي من ولاية نيوجيرسي، وُلد في الرابع والعشرون من كانون الأول ١٧٤٥، وكان أحد المندوبين في المؤتمر الفيدرالي لعام ١٧٨٧، عُرف بتقديمه "خطة نيوجيرسي" التي دافعت عن حقوق الولايات الصغيرة من خلال تمثيل متساوٍ في الكونغرس، وشارك لاحقًا في صياغة دستور الولايات المتحدة الامريكية ، كما عُيّن لاحقًا حاكمًا لولاية نيوجيرسي وقاضيًا في المحكمة العليا الأمريكية، وقد مثّل توجهًا محافظًا في دعم السلطات الفيدرالية المتوازنة وحماية مصالح الولايات الصغرى داخل الاتحاد. توفي في التاسع من أيلول ١٨٠٦. للمزيد من التفاصيل انظر:

Jeffrey J. Crow and Robert F. Durden, William Paterson: Law and Politics in the New Republic, New Brunswick, Rutgers University Press, 1970, P. 38–42.
([15]) Savage , Op. Cit., PP. 65 - 66 .
([16]) Savage , Op. Cit., P. 66 .
([17]) David E. Wilkins and K. Tsianina Lomawaima, Uneven Ground: American Indian Sovereignty and Federal Law , Norman, University of Oklahoma Press, 2001, PP. 15–17.
([18]) Savage , Op. Cit., P. 68 .
([19]) Wilkins and Lomawaima,, Op. Cit., P. 18 .
([20]) Wilkins and Lomawaima,, Op. Cit., PP. 19 – 21.
([21]) William Joseph Federer , America's God and Country: Encyclopedia of Quotations, University of Texas Press, 1994 , P. 734.

([٢٢]) جون راتليدج : رجل دولة أمريكي، ولد في تشارلستون لعائلة من أصول ايرلندية في السابع عشر من أيلول ١٧٣٩. درس القانون ومارس المحاماة ١٧٦١. شارك في مؤتمر نيويورك عام١٧٦٥ لدعم حقوق المستعمرات، أُرسل عام ١٧٧٤ الى المؤتمر القاري الأول، كما خدم في المؤتمر القاري الثاني وعاد لولايته لوضع صيغة حكومة فيها ووضع دستور لها عام ١٧٧٨ إلا انه رفض التوقيع عليه لأنه قلص سلطات المجلس التشريعي من ثلاثة الى فرعين وكان ديمقراطياً في معالمه. أصبح حاكماً على الولاية بين عامي (١٧٧٩– ١٧٨٢)، عاد الى المؤتمر القاري (١٧٨٢– ١٧٨٣) وثم في الهيئة التشريعية في كارولينا الجنوبية بين عامي (١٧٨٤ الى ١٧٩٠). عينهُ الرئيس جورج واشنطن عام ١٧٩٥ كبير قضاة المحكمة العليا للولايات المتحدة وتوفي في الثالث والعشرون من تموز ١٨٠٠. للمزيد من التفاصيل انظر :

George E. Jenks, The Political Manual for the State of New Hampshire, McFarland & Jenks Publisher, 1866, P. 211 .

([٢٣]) خلال السنوات الأولى التي استكشف فيها الرحالة الاوروبيون أمريكا، ناقش علماء القانون حقوق السكان الأصليين الذين قابلهم المستكشفون، ولا سيما حقوق قبائل السكان الاصليين بأراضيهم، وفي هذا الصدد وضع المنظر القانوني الإسباني فرانسيسكوس دي فيكتوريا (١٤٨٠–١٥٤٦) الأساس لنظرية بلاده في العصر الاستعماري، القائمة على مبادئ "القانون الطبيعي" الإنسانية، والتي أثرت لاحقًا على العديد من مبادئ القانون الدولي، وجادل فيكتوريا بأن السكان الأصليين في أمريكا يمتلكون حقوقًا قانونية طبيعية كشعب حر وعاقل، ولديهم حقوق متأصلة بموجب القانون الطبيعي في الأراضي التي احتلوها، ووفقًا لذلك ، لم يكن للمستكشفين الأوروبيين أي حق قانوني في تجريد السكان الاصليين من ملكيتهم لأراضيهم ، وعلى نحو مماثل، أكد فيكتوريا أيضًا بأن السكان الاصليين أنفسهم كانوا خاضعين لمبادئ القانون الطبيعي تلك، بحيث لا يمكنهم "منع الأوروبيين بلا سبب" من الاستغلال الاقتصادي للعالم الجديد طالما كان ذلك ممكنًا دون الإضرار السكان الأصليين. للمزيد من التفاصيل انظر :

Fredericks, Op. Cit., P. 354.

(24) Savage , Op. Cit., P. 72 .

(٢٥) جيمس ماديسون : سياسي ومفكر ورجل دولة أمريكي وأحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في مدينة ويليمبيرغ بمستعمرة فرجينيا في السادس عشر من اذار عام ١٧٥١، وتعلم في مدارسها ، تخرج من كلية وليم وماري ، شغل ماديسون في عام ١٧٧٤ مقعداً في لجنة السلامة المحلية ، شارك في حرب الاستقلال الأمريكية ، في عام ١٧٧٨ انتخب عضواً في المجلس التشريعي لولاية فرجينيا ، تم انتخابه كمندوب في مؤتمر فرجينيا الخامس، والذي كُلف بإنتاج أول دستور لولاية فرجينيا ، وفي عام ١٧٨٧ كان له دور بارز في صياغة الدستور الاتحادي وعرف بأبي الدستور ، وساهم في تأييده من قبل الأمريكيين من خلال تحريره للأوراق الفيدرالية مع هاملتون وجون جاي ، في عام ١٧٩٢ نجح مع توماس جيفرسون في تأسيس الحزب الجمهوري – الديمقراطي ، شغل منصب وزير الخارجية طوال مدة حكم الرئيس توماس جيفرسون (١٨٠١–١٨٠٩) ، ثم أصبح رئيساً للولايات المتحدة لفترتين رئاسيتين بين عامي (١٨٠٩–١٨١٧) ، شهدت مدة حكمه الحرب مع بريطانيا بين عامي ١٨١٢–١٨١٥ ، توفي في الثامن والعشرون من حزيران ١٨٣٦ . للمزيد من التفاصيل انظر :

. Encyclopedia Americana , Vol.19 , P. 127

(٢٦). Savage , Op. Cit., P. 73

(٢٧) روجر شيرمان : سياسي امريكي ولد في مقاطعة نيوتن Newton بمستعمرة ماساتشوستس في التاسع عشر من نيسان ١٧٢١، وفي سن الثانية عشر من عمره انتقل شيرمان مع عائلته الى بلدة ستوتون Stoughton جنوب بوسطن ، لم يدخل المدرسة عندما كان صغيراً لكنه تتلمذ على يد والده ، يعد شيرمان احد الاباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية ، اذ انه كان احد الموقعين على إعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية ، و الاتحاد الكونفدرالي ، و دستور الولايات المتحدة الامريكية ، تدرج بالمناصب الحكومية ، واول منصب شغله شيرمان مندوب في الكونغرس القاري من ولاية كونيتيكت بين عامي ١٧٧٤ – ١٧٨١ ، ثم شغل منصب الحاكم الأول لمقاطعة نيو هافن بولاية كونيتيكت بين عامي ١٧٨٤ – ١٧٩٣ ، بعد ذلك انتخب عضواً في مجلس النواب الأمريكي بين عامي ١٧٨٩ – ١٧٩١ ، ومن ثم عضو في مجلس الشيوخ الامريكي عن ولاية كونيتيكت بين عامي ١٧٩١ – ١٧٩٣ ، توفي في الثالث والعشرون من تموز ١٧٩٣ . للمزيد من التفاصيل انظر :

Lewis Henry Boutell , The life of Roger Sherman , Chicago , 1896.

(28) Federer , Op. Cit., P. 734.

(29) Wilkins and Lomawaima,, Op. Cit., PP. 22 – 23.

(30) National Constitution Center, Constitution of the United States, Philadelphia , 1988 , P. 4.

(31) Constitution of the United States, Washington, Office of Constitutional Amendments, 1890 , P. 8.

(٣٢) جون مارشال : سياسي وقاضي امريكي ، ولد في الرابع والعشرون من ايلول ١٧٣٢ في جيرمانتاون Germantown بمستعمرة فيرجينيا ، انضم للفدراليين وشغل مناصب سياسية عديدة ، ففي عام ١٧٩٩ انتخب نائباً في مجلس النواب عن ولاية فرجينيا وبقي حتى عام ١٨٠٠ ، ثم اصبح وزير الخارجية بين عامي ١٨٠٠ – ١٨٠١ ، ثم شغل منصب رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٨٠١ – ١٨٣٥ ، توفي عام ١٧٩٩. للمزيد من التفاصيل انظر :

David Shultz , The Encyclopedia of the Supreme Court , New York , 2005 , PP. 271 – 275.

(33) Savage , Op. Cit., P. 90 .

(34) Max Farrand, The Records of the Federal Convention of 1787, Vol. 2 , New Haven: Yale University Press, 1911, PP. 318–319.

(35) Farrand, Op. Cit., Vol. 2 , PP. 320–321.